

بيان صحفي

محظور حتى 25 كانون الثاني/يناير 2023، الساعة 12 ظهرًا حسب التوقيت الشتوي لشرق الولايات المتحدة

الأمم المتحدة تتوقع تباطؤ النمو في غرب آسيا

عوامل خارجية أقل ملاءمة تسود بعد النمو القوي الناتج عن الطفرة النفطية

بيروت، 25 كانون الثاني/يناير- توقع تقرير الأمم المتحدة للوضع والتوقعات الاقتصادية العالمية 2023، الذي تم إطلاقه اليوم تباطؤ النمو في غرب آسيا في عام 2023 بسبب العوامل الخارجية الأقل ملاءمة.

أثرت سلسلة من الصدمات الشديدة والمتداخلة - جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا وما نتج عنها من أزمات في الغذاء والطاقة، والتضخم المتصاعد، وتشديد الديون، وكذلك حالة الطوارئ المناخية - على الاقتصاد العالمي في 2022. في ظل هذه الخلفية، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج العالمي من 3 في المائة في عام 2022 إلى 1.9 في المائة في عام 2023، مما يمثل أحد أدنى معدلات النمو في العقود الأخيرة، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة للحالة والتوقعات الاقتصادية لعام 2023 الذي تم إطلاقه اليوم.

يقدم التقرير توقعات اقتصادية قاتمة وغير مؤكدة للمدى القريب. من المتوقع أن يرتفع النمو العالمي بشكل معتدل ليبلغ 2.7 في المائة في عام 2024 حيث ستبدأ بعض الرياح المعاكسة في الهدوء. ومع ذلك، يعتمد هذا بشكل كبير على وتيرة وتسلسل المزيد من التشديد النقدي، ومسار وعواقب الحرب في أوكرانيا، وإمكانية حدوث مزيد من الاضطرابات في سلسلة التوريد.

تهدد الأفاق الاقتصادية العالمية الفاترة أيضًا تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والتي من المنتظر استعراض منتصف مدتها في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 في سبتمبر.

"هذا ليس الوقت المناسب للتفكير على المدى القصير أو التوقف المالي العاجل الذي يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، ويزيد المعاناة، ويمكن أن يجعل أهداف التنمية المستدامة بعيدة المنال. قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش "هذه الأوقات غير المسبوقة تتطلب إجراء غير مسبوق". وأضاف: "يتضمن هذا الإجراء حزمة تدابير تحويلية لأهداف التنمية المستدامة، تم إنشاؤها من خلال الجهود الجماعية والمتضافرة لجميع أصحاب المصلحة".

أفاق النمو في غرب آسيا

تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنحو 6.4 في المائة في عام 2022 بعد أن كان 6.2 في المائة في العام السابق. ساهمت مجموعة من الدول المنتجة للنفط إلى حد كبير في أداء النمو القوي العام الماضي. من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى حوالي 3.5 في المائة في عام 2023، وإلى 3.4 في المائة في عام 2024.

تباينت اتجاهات النمو مقابل الارتفاع الحاد في أسعار السلع والأغذية بسبب الحرب في أوكرانيا. عانت البلدان غير المنتجة للنفط في المنطقة في المقام الأول من التأثير السلبي لشروط التبادل التجاري الناجم عن الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية، مما أثر سلبيًا على النمو.

ومع ذلك، شهدت أهم الدول المنتجة للنفط الخام، بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والعراق، توسعًا اقتصاديًا سريعًا بسبب ارتفاع أسعار النفط والزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الخام. كما شهد القطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي توسعًا مستمرًا. سجل قطاع العقارات، الذي كان ضعيفًا منذ عام 2015، انتعاشًا تدريجيًا على الرغم من أن أسعار المساكن ظلت أقل بكثير من مستويات الذروة التي كانت عليها في 2014-2015.

في حين يُتوقع أن يتعافى الطلب المحلي بشكل مطرد، من المتوقع أن تظل الظروف الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك شروط الوصول إلى التمويل الدولي، صعبة، مما يحد من آفاق النمو. ولا تزال عملات المنطقة، بما في ذلك المرتبطة بالدولار، تحت الضغط، مما يجبرها على مواصلة انتهاج سياسات نقدية متشددة. قد يؤدي التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي يلوح في الأفق إلى إضعاف الطلب على النفط الخام والتأثير سلبيًا على الاقتصادات القائمة على إنتاج للنفط في المنطقة.

المخاطر وتحديات السياسات

لا تزال هناك مخاطر جيوسياسية كبيرة بالنظر إلى الصراعات المستمرة في دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية واليمن. في حين انخفضت معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها التاريخية في العديد من بلدان المنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، فإن نسبة البطالة المرتفعة، ولا سيما في صفوف الشباب، لا تزال تشكل خطرًا اجتماعيًا واقتصاديًا كبيرًا في المنطقة. بالنسبة للبلدان غير المنتجة للنفط في المنطقة، يفرض استنفاد الحيز المالي قيودًا شديدة على التنمية المستدامة.

###

سيكون التقرير الكامل متاحًا يوم 25 يناير 2023، على الساعة 12 ظهرًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة على: <https://desapublications.un.org/>

التواصل الإعلامي:

شارون بيرش، إدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي، birchs@un.org
هيلين روزنغرين، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، rosengrenh@un.org